الأسماء والصفات الإلهية عند الإمام مالك

د. سالم الهادي الأشتر

جامعة الزنتان – ليبيا

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله، وصحبه، والتابعين.

أما بعد، فإن الإمام مالك بن أنس علم من أعلام هذه الأمة، وإمام من أئمة الهدى، المشهود لهم بالفضل والعلم، وإن بيان عقيدته في أسماء الله تعالى وصفاته لمن أهم المهمات، ذلكم أن هناك من تجرأ ونسب هذا الإمام إلى غير عقيدة السلف، بل شاع عند بعضهم أن كبار تلاميذه كانوا أشاعرة، بل قد سمعت أحد أساتذة الجامعات عندنا، من ينسب المالكية كلهم إلى عقيدة الأشاعرة، وذلك في جلسة علمية كانت لتقييم بحث الإجازة العالية (الماجستير) لأحد الباحثين، بل ونسب بعضهم المالكية كلهم إلى التصوف، إلى غير ذلك من الادعاءات الباطلة، وعقيدة ومنهج الإمام مالك –رحمه الله تعالى– وكل تلاميذه المبرزين هي عقيدة ومنهج السلف الصالح أهل السنة والجماعة، تشهد على هذا كتبهم، وأقوالهم، ويشهد له ما كتبه تلامذتهم عنهم، بل وغير تلامذتهم، ولعل السبب في نسبة بعضهم المالكية إلى الأشعرية، أو التصوف، راجع إلى تبني بعض متأخري المالكية لعقيدة الأشاعرة، ولشيوع التصوف زمنًا في بعض البلدان التي أهلها على المذهب المالكي، ولذا فإن بيان هذه المسألة مهم جدًّا، بل إنه لمن أهم مسائل البحث التي يجب على طلبة العلم بيانها، وتوضيح اللبس الذي ألصق بها؛ حتى تجرأ بعضهم إلى نسبته إلى غير عقيدة ومنهج السلف الصالح، من أجل ذلك كان بحثي هذا: **الأسماء والصفات الإلهية عند الإمام مالك** محاولة في بيان هذا الأمر المهم .

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد، فإن بيان عقيدة ومنهج الإمام مالكٍ -رحمه الله تعالى- لمن أهم مسائل البحث التي ينبغي على طلاب العلم بيانها، وتوضيح اللبس الذي ألصق بها؛ حتى تجرأ بعضهم إلى نسبته إلى غير عقيدة ومنهج السلف الصالح، بل ونسبته إلى بعض الفرق، بل هناك من نسب المالكية كلهم إلى عقيدة الأشاعرة، بل والتصوف أحيانًا، حتى شاع لدى كثيرين ظن بأن المالكية أشاعرة صوفية، وهذا من أبطل الباطل؛ فإنه وإن انتسب بعض المالكية المتأخرين إلى بعض الفرق، فإن هذا ليس دليلا على أن هذا من عقيدة ومنهج الإمام وتلاميذه المبرزين، ولا أعلام المذهب المشهورين، ولذا كان بحثي الموسوم بـ(الأسماء والصفات الإلهية عند الإمام مالك) والذي أحاول من خلاله بيان عقيدة الإمام مالكٍ -رحمه الله- في أسماء الله وصفاته .

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب الحرص على بيان عقيدة الإمام مالك في الأسماء والصفات الإلهية، وبيان أن نسبته إلى الأشعرية زور وباطل، ينفيه العقل والواقع؛ لكون الإمام مالك قد ولد ومات قبل أن يولد الأشعري، فكيف ينسب السابق إلى اللاحق، كما أن ما ثبت من آثار عن الإمام مالك ينفي نسبته إلى المعطلة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يبيّن عقيدة الإمام مالك بن أنس في الأسماء والصفات الإلهية، وينفي عنه ما ينسب إليه -وإلى المالكية عمومًا- من عقائد بعض الفرق، من التفويض والتعطيل وغيرها.

تساؤلات البحث وإشكالاته:

من أهم تساؤلات البحث ما يأتي:

- هل كان الإمام مالك يثبت معاني الأسماء والصفات على حقيقتها أم لا؟
- ما حقيقة نسبة التفويض في الأسماء والصفات إلى الإمام مالك ؟
- هل عرف التعطيل في الأسماء والصفات الإلهية عن الإمام مالك؟

منهجية البحث وهيكليته:

لم أقتصر على منهج معين في هذا، وإنما استخدمت منهجًا تكامليًّا، من خلال استعمال مناهج متعددة عند الحاجة، حرصت من خلالها على بيان عقيدة الإمام في الأسماء والصفات، كما اقتصرت عند ذكر المصادر والمراجع في الهوامش على ذكرها فقط، تاركًا ذكر بياناتها في قائمة المصادر والمراجع، كما أنني قمت بتخريج الآيات الكريمة مباشرة في متن البحث، دون ذكر لها في الهامش، سائرًا في البحث وفق الهيكلية العلمية الآتية:

المقدمة:

المبحث الأول– مصادر تلقي العقيدة عند الإمام مالك .

المبحث الثاني– إثبات معاني الأسماء والصفات عند الإمام مالك .

المبحث الثالث– أمثلة من الآثار الواردة عن الإمام مالك في إثبات حقيقة الأسماء والصفات، تنفي عنه تعطيلها.

الخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول– مصادر تلقي العقيدة عند الإمام مالك

يمكن تقسيم مصادر تلقي العقيدة عند الإمام مالك بن أنس –رحمه الله تعالى– على النحو الآتي:

أ- القرآن الكريم:

إن الإمام أبا عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، الأصبحي، المدني، المولود بالمدينة المنورة، سنة 93هـ على الصحيح[1]، قد نشأة في بيئة تشتغل بالعلم والأثر، فطفق منذ نعومة أظفاره يتردد على موائد العلم في مسجد رسول الله ﷺ وكان أول اهتمامه بكتاب الله -جل وعلا- فحفظ القرآن وهو صغير[2]، ولذا كان الإمام من أكثر العلماء اهتمامًا بكتاب الله تعالى، وقد نسب إليه تفسير للقرآن الكريم، يقول القاضي عياض: «وله في تفسير القرآن كلام كثير، وقد جمع، وتفسير رواه عنه بعض أصحابه، وقد جمع أبو محمد مكي مصنفًا فيما روي عنه من التفسير والكلام في معاني القرآن وأحكامه، مع تجويده له وإحسان ضبط حروفه ... قال البهلول بن راشد وغيره: ما رأيت أنزع بآية من مالك بن أنس، مع معرفته بالصحيح والسقيم، والمعمول به من الحديث المتروك، وميزة الرجال وصحة حفظه وكثرة نقده...»[3].

ومن المعلوم أن أول الأصول في كل علوم الشريعة عند الإمام مالك هو القرآن الكريم، فالمتتبّع لأقوال الإمام وفتاويه، يجد أنه يعطي الأولوية للقرآن الكريم في استدلالاته، وهذا كثير، فمن ذلك:

ما نقله الشاطبي وغيره، قال: «حكى ابن العربي عن الزبيرِ بن بكار قال: سمعت مالك بن أنس وأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله، من أين أحرم؟ قال: من ذي الحليفة

(1) ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص17 وما بعدها، وصحح سنة ميلاده الذهبي في النبلاء، ينظر: سير أعلام النبلاء، 43/15 .

(2) ينظر: المرجع نفسه، 45/15 وما بعدها.

(3) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 81/1

حيث أحرم رسول الله ﷺ فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد، فقال: لا تفعل، قال: فإني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر، قال: لا تفعل، فإني أخشى عليك الفتنة، فقال: وأي فتنة هذه؟ إنما هي أميال أزيدها، قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصّر عنها رسول الله ﷺ إني سمعت الله يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63] وهذه الفتنة التي ذكرها مالك رحمه الله تفسير الآية، هي شأن أهل البدع، وقاعدتهم التي يؤسسون عليها بنيانهم، فإنهم يرون أن ما ذكره الله في كتابه، وما سنه نبيه ﷺ دون ما اهتدوا إليه بعقولهم»[1].

ب- **السنة النبوية:**

كان للإمام اهتمام عظيم بسنة رسول الله ﷺ، فهو صاحب أول كتاب حديث وصل إلينا، ألا وهو الموطأ، الذي يعد من أهم الكتب العلمية، وأشهرها على الإطلاق، فهو عمدة العمد عند المالكية؛ لما فيه من فقه الاستنباط للأحكام الشرعية من الأحاديث النبوية، والتدليل لما ذهبوا إليه من أقوال في مذهبهم، فلم يوجد في مصنفات المالكية كتاب أشهر، وأهم من الموطأ مطلقًا[2]، يقول الشافعي رحمه الله: «ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك -رحمه الله-»[3]، وكان يقول: «ما بعد كتاب الله تعالى أنفع من كتاب مالك -رحمه الله ورضي عنه-»[4].

(1) الاعتصام للشاطبي 131/1 وينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة 262/1.

(2) ينظر: إصلاح المذاهب عند المالكية، ص 145.

(3) كشف المغطا في فضل الموطا، ص 38.

(4) المرجع السابق، ص 39.

ولا يزال الموطأ محافظًا على مكانته العليمة الراقية إلى يوم الناس هذا، وأنشد فيه أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني قصيدة تربو على ثلاثين بيتًا، يقول في مطلعها:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَعْرِفَ الوَاضِحَاتِ مِنَ العِلْمِ فَاقْرَأْ كِتَابَ المَوَطَّا

تَجِدْ حِينَ يَحْوِي فُرُوضَ الإِلَهِ وَسُنَّةَ أَحْمَدَ خَطًّا ونَقْطَا

ودَعْ مَا تَكَلَّفَهُ الجَاهِلُونَ بِلَفْظٍ مُعَمًّى ومَعْنًى مُغَطًّا[1]

ج- الإجماع:

يعد الإجماع المصدر الثالث من مصادر تلقي العقيدة، عند الإمام مالك، فالإجماع يستند في حقيقته إلى كتاب الله -سبحانه- وسنة رسوله ﷺ ومسائل الاعتقاد الكلية كلها مجمعٌ عليها، وأكثر مسائل الاعتقاد التفصيلية محل إجماع بين الصحابة والسلف الصالح، ولا تجتمع الأمة في أمور العقيدة ولا غيرها على ضلالة وباطل، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الخلاف، وانتشرت الأمة، قال الله تعالى :﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115] ودليل ذلك أيضًا قوله ﷺ: «إنَّ اللَّهَ لا يجمعُ أمَّتي - أو قالَ: أمَّةَ محمَّدٍ ﷺ- علَى ضلالةٍ، ويدُ اللَّهِ معَ الجماعةِ، ومَن شذَّ شذَّ إلى النَّار»[2].

د - عمل أهل المدينة:

من أهم المصادر التي اعتمدها الإمام مالك في تلقيه للعلوم جميعًا، والعقيدة على وجه الخصوص، وقد كانت المدينة العاصمة الأولى للإسلام، ووطن الصحابة وأبنائهم من

(1) كشف المغطا في فضل الموطا، ص42

(2) رواه الترمذي في سننه، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه 466/4 حديث رقم:2167، وحسنه الألباني في الذيل .

المهاجرين والأنصار، وقد ضمت أول مجمع علمي هو مسجد رسول ﷺ فقد كان مكان التلقي ومنبع العلم، وشمس المعرفة التي تسطع على كافة الأمصار، وهذا أثّر في الإمام مالك، فقد درس في مدرسة المدينة التي تميزت بميزات أهمها:

1- كونها مدرسة النبوة، تستقي من المنبع الأول كابرًا عن كابر، وقد كان العلماء المتقدمون عندما يتحدثون بالرأي في العلم، إنما يقصدون الرأي الذي أدركوا عليه السلف من الصحابة المرضيين والتابعين المكرمين، وظهر هذا في رسالة الإمام مالك للإمام الليث-رحمهما الله- إذ قال: «ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبيل، ويتّبعون تلك السنن، فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرًا معمولا به، لم أر لأحد خلافه؛ للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها، ولو ذهب أهل الأمصار يقولون هذا العمل ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا، لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يكن لهم من ذلك الذي جاز لهم»[1].

2- كون علمائها يعظمون الحديث في كلام الله -جلّ وعلا- دون الرواية والأثر، وقد أخرج الإمام الطبري في جامع البيان من الآثار ما يدل على هذا، ونقل ذلك عنه شيخ الإسلام في مقدمة أصول التفسير[2]، ومنها:

- عن عُبيد الله بن عمر، قال: لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليغلظون القول في التفسير، منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيَّب، ونافع[3].

(1) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 10/1

(2) ينظر: مقدمة في أصول التفسير: ص177 وما بعدها.

(3) جامع البيان في تأويل القرآن، 85/1.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن النهج العام السائد بين علماء المدينة هو نهج النقل والرواية؛ ولذا يمكن القول بأن الإمام مالكًا نشأ في بيئة تهتم بالحديث والأثر وتعتمده مصدرًا رئيسًا من مصادر الشريعة، روى ابن بطة بسنده قال: حدثنا أبو الحسين إسحاق بن أحمد الكاذي، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: سمعت مالك بن أنس، قال: قال عمر بن عبد العزيز: «سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها تصديقٌ لكتاب الله عز وجل، واستكمالٌ لفرائض الله، وقوةٌ على دين الله، من عمل بها مهتدٍ، ومن استنصر بها منصورٌ، من خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى الآية»[1].

كما تلقى الإمام مالك عن شيوخ علماء السلف، كان لهم أثر بارز في تكوين شخصيته العلمية، وفي توجهه، ومصارد تلقيه لعلوم الشريعة، من مثل: نافع مولى بن عمر(ت117هـ) الذي لازمه، ومحمد بن يحيى بن حبان (ت121هـ)، وسعيد المقبُري (ت123هـ)، والزهري (ت124هـ)، وعامر بن عبدالله بن الزبير (ت124هـ)، وابن المنكدر (ت130هـ)، وزيد بن أسلم (ت136هـ)، وربيعة بن أبي عبدالرحمن (ت136هـ)، وغيرهم من علماء المدينة، وقلّ ما روى عن غير أهل بلده، ومن فضله وسعة علمه أنه جلس للإفادة وهو ابن إحدى عشرة سنة[2].

(1) الإبانة الكبرى 352/1

(2) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، 45/15 وما بعدها.

المبحث الثاني– إثبات معاني الأسماء والصفات الإلهية عند الإمام مالك:

أولا– إثبات معاني الأسماء والصفات الإلهية هي عقيدة الإمام مالك والسلف عمومًا:

إن إثبات معاني الأسماء والصفات الإلهية عند الإمام مالك هو مذهب السلف، وحقيقة الأمر أن السلف كانوا يؤمنون بحقيقة الصفات كما جاءت، ولا يكيفون منها شيئًا، فهم إنما ينفون العلم بالكيفية، وهذا مشهور عنهم، من مثل قول الإمام مالك بن أنس –رحمه الله– عندما سأله سائل عن قوله تعالى:﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:] كيف استوى؟ قال: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني لأخاف أن تكون ضالا، فأمر به فأخرج»[1]، وسئل الإمام أبوحنيفة –رحمه الله– عن حديث النزول فقال «ينزل بلا كيف»[2]

فليس المراد هنا تفويض معنى الاستواء والنزول، ولا نفي حقيقة الصفة، ولو كان المراد الإيمان بمجرد اللفظ من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله –سبحانه– لما قال الإمام مالك: «الكيف مجهول»؛ لأنه لا يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم عن اللفظ معنى، والاستواء على هذا المعنى لا يكون معلومًا، بل هو مجهول بمنزلة حروف المعجم، لكن الأمر على العكس من ذلك، فقد نفى الإمام –رحمه الله– علم الكيفية، وأثبت الصفة، وأراد بقوله: الاستواء معلوم، أنه معلوم معناه في اللغة التي نزل بها القرآن، فعلى هذا يكون معلومًا في القرآن[3]

وقد قال الإمام الذهبي –رحمه الله– في حادثة الرجل الذي سأل الإمام مالكًا عن الاستواء: «هذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنة

(1) ترتيب المدارك 170/1، 171، ومختصر العلو للعلي الغفار، ص141 .

(2) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص 222 .

(3) ينظر: محمد بن شيبة وكتابه العرش ص 177.

قاطبةً، إن كيفية الاستواء لا نعقلها بل نجهلها، وإن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به لا نتعمق ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا، بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون، ولما وسعهم إقراره، وإمراره، والسكوت عنه، ونعلم يقينًا مع ذلك أن الله ﷻ لا مثل له في صفاته، ولا في استوائه، ولا في نزوله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا»[1]

وقال الإمام القرطبي رحمه الله: «وقد كان السلف الأول ﷺ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافّة بإثباتها لله -تعالى- كما نطق كتابه وأخبرت رُسُله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلم حقيقته...»[2]، ثم استشهد بقول الإمام مالك عند ما سئل عن معنى الاستواء.

فصفاته -سبحانه- لا يحيط بها علمًا أحد سواه، قال تعالى:﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110] فإدراك كنه الصفة وكيفيتها أمر لا سبيل إليه، «فإنه لا يعلم كيف الله، إلا الله، وهذا معنى قول السلف (بلا كيف) أي بلا كيف يعقله البشر، فإن من لا يعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف يعرف كيفية نعوته وصفاته؟ ولا يقدح في ذلك الإيمان بها، ومعرفة معانيها، فالكيفية وراء ذلك، كما أنا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف حقيقة كيفيته، مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فعجْزنا عن معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم»[3]

(1) مختصر العلو للعلي الغفار ص 141، 142.

(2) الجامع لأحكام القرآن، 140/7،141 .

(3) مدارج السالكين في شرح منازل السائرين 275/3 .

وخالف في ذلك طوائف لم يسعهم ما وسع السلف، وأدخلوا عقولهم في تأويل نصوص الصفات، ولأجل خوفهم من الوقوع في التشبيه، أو التجسيم، وقعوا في التوقف والتفويض، ولا بد من بيان هذا الأمر، حتى يتضح بجلاء معنى إثبات معاني الأسماء والصفات الإلهية عند الإمام مالك بن أنس وعند غيره من علماء السلف، ويتضح معنى التوقف والتفويض الذي وقعت فيه بعض الفرق .

ثانيًا– بيان معنى التوقف والتفويض في باب الأسماء والصفات الإلهية:

التوقف لغة: أصل مادتها (وقف) وهو أصل يدل على التمكث في الشيء، ثم يقاس عليه، والتوقف الإمساك عن الشيء كالتلوّم فيه، وعليه التثبت، ويقال: أوقفتُ، أي: سكت، وكل شيء تمسك عنه تقول: أوقفت[1].

والتفويض لغة: الاتكال على الغير في الأمر وردّه إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [غافر: 44]، فتفويض الأمر إلى الغير: تصييره إليه، وجعله الحاكم فيه، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «... وفوضت أمري إليك ...» [2] أي رددته إليك[3].

أما في باب الأسماء والصفات الإلهية، فالتوقف والتفويض يعني: مقالة الذين يقولون: إن نصوص الصفات لا نعقل لها معنى، ولا ندري ما الذي أراده الله ورسوله ﷺ منها، فهم يقرؤونها ألفاظًا فقط، معرضين بقلوبهم وعقولهم عنها، فهي عندهم بمنزلة الحروف المفتتح بها أوائل بعض سور القرآن الكريم، فهم يقرؤونها ألفاظًا لا معنى لها،

(1) ينظر: لسان العرب 274/15، ومعجم مقاييس اللغة ص 1062، والقاموس المحيط ص 1112، مادة و ق ف

(2) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه – كتاب الوضوء – باب فضل من بات على الوضوء – ص 68 حديث رقم 247 .

(3) ينظر: الصحاح 1099/3، ولسان العرب 348/10، ومعجم مقاييس اللغة ص 801، والقاموس المحيط، مادة ف و ض. ص839.

ويكِلون علم معانيها إلى الله، وينكرون على من تأولها، أو آمن بها على حقيقتها دون تكييف، وهؤلاء سماهم الإمام ابن القيم بأصحاب التجهيل[1]، وقد قال فيهم الإمام أحمد: من كان منهم جاهلًا ليس بعالم؛ فليسأل وليتعلم، وقال: من كان منهم يحسن الكلام فهو جهمي، وقال عنهم مرة أخرى: هم شر من الجهمية[2] .

وهؤلاء قد بنوا مذهبهم على أصلين:

1-أن نصوص الصفات من المتشابه.

2-أن للمتشابه تأويلًا لا يعلمه إلا الله.

فنتج عن هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وسائر الصحابة، والتابعين، وأنهم كانوا يقرؤون نصوص الصفات ولا يدركون لها معنى، ولا ما أُريد بها، ولازم قولهم أن الرسول ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه، ثم تناقضوا فقالوا تجري على ظاهرها، وتأويلها مما يخالف الظاهر باطل، ومع ذلك فإن لها تأويلًا لا يعلمه إلا الله، فهم قد أثبتوها تأويلًا، ويقولون تجري على ظاهرها، ويقولون بأن الظاهر منها غير مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا؟!.[3]

فهم يتوقفون في نصوص الصفات، ويفوضونها إلى الله، فهم يقولون في القرآن -مثلًا- لا نقول هو كلام الله، ولا نقول بأنه مخلوق[4]، ويثبتون لفظ الاستواء فقط، مع التوقف في المعنى المراد، فيقولون بأنه ثابت، حيث جاء في القرآن العظيم في سبع آيات،

(1) ينظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة 422/1.

(2) ينظر: السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ص 43 .

(3) ينظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة 423/2، 424 .

(4) ينظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ص 43، وأعلام السنة المنشورة ص 96 .

وقد جاءت به السنة الصحيحة، وقبوله من جهة التوقف واجب، وهو استواء لا نعلمه، وظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك[1].

فهؤلاء قد «سدوا على أنفسهم الباب، وقالوا لا نرضى بالخطأ، ولا وصول لنا إلى الصواب، فهؤلاء تركوا التدبر المأمور به، والتذكر والعقل لمعاني النصوص الذي هو أساس الإيمان، وعمود اليقين، وأعرضوا عنه بقلوبهم، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة، والتعبد بها دون تعقل معانيها، وتدبرها والتفكر فيها»[2].

وظنوا أن هذا هو مذهب السلف، والسلف إنما كانوا يؤمنون بحقيقة الصفات كما جاءت بها نصوص الوحي، ولا يكيفون منها شيئًا، فهم ينفون العلم بالكيفية، ولا ينفون الصفة، ولا يؤولونها كما مر معنا.

فإثبات معاني الأسماء والصفات الإلهية، عند الإمام مالكٍ –رحمه الله– كما جاءت بها نصوص الكتاب والسنة، هي عقيدة أهل السنة والجماعة جميعًا، فهم يثبتون لله –سبحانه– من الأسماء، والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، كما أنهم ينفون عن الله ﷻ من الأسماء والصفات ما نفاه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، ويثبتون كمال ضد ذلك لله ﷻ، وهذا مبثوث في كتبهم[3] مشهور عنهم؛ لأنهم يعلمون – وذلك من دقة فقههم وفهمهم– أنه لا يصف الله أعلم بالله من الله، كما أنه لا يصفه من خلقه أعلم به من رسوله ﷺ فوقفوا مع نصوص الكتاب والسنة، ولم يتجاوزوهما بالتحريف

(1) ينظر: محمد بن أبي شيبة وكتاب العرش، ص 174، 175

(2) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة 424/2 .

(3) ينظر: لبيان هذه العقيدة على سبيل المثال: عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للإمام الصابوني، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للإمام اللالكائي الطبري، والإبانة للإمام أبي الحسن الأشعري، والإبانة، للإمام ابن بطة العكبري، والعلو، للإمام الذهبي، وكتاب التوحيد للإمام ابن خزيمة، وغيرها .

بدعوى أن ظاهر هذه النصوص غير مراد، بل أمرّوها كما جاءت، مكتفين بفهم معناها العام، الذي يدل عليه اللفظ بوضعه، دون تعمق أو تفلسف، فأثبتوا له -سبحانه- ما أثبته لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ دون أن يصل بهم هذا الإثبات إلى حد التشبيه، والتجسيم، بل سلكوا طريقًا وسطًا بين التعطيل، والتشبيه، والتجسيم. (1)

ومن تأمل كلام الإمام مالكٍ، وكلام جميع علماء أهل السنة والجماعة في أبواب الاعتقاد، يجده مبيّنًا هذه العقيدة أوضح بيان، بأثبت برهان، وسأورد بإذنه -تعالى- طرفًا من أقوالهم، لغرض التمثيل، مع العلم أنهم من مذاهب فقهية متنوعة، لكنهم في العقيدة سواء، ولذا وصفوا بوصف أهل السنة والجماعة؛ لأن عقيدتهم إنما هي من مشكاة واحدة، وحتى يعلم بجلاء أن ما يحاول بعض أهل البدع نسبته إلى الإمام مالك، أو إلى المالكية بوجه عام، من تعطيل أو تحريف في الأسماء والصفات، أو أنهم جميعًا أشاعرة في باب الاعتقاد لمن أبطل الباطل.

قال الإمام الصابوني رحمه الله: «أصحاب الحديث -حفظ الله تعالى أحياءهم ورحم أمواتاهم- يشهدون لله تعالى بالوحدانية وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوة، ويعرفون ربهم ﷻ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلت العدول الثقات عنه، ويثبتون له ﷻ ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه ...». (2)

(1) ينظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية، في ضوء الإثبات والتنزيه، ص 65،66 .

(2) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ص 160، 161 .

وقال الإمام ابن عبد البر[1] رحمه الله: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن، والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدّون منه صفة محصورة، وأما أهل البدع، والجهمية، والمعتزلة كلها، والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرّ بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله، وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة، والحمد لله».[2]

وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، يثبتون لله ما أثبته من الصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، يثبتون له صفات الكمال، وينفون عنه ضروب الأمثال، ينزهونه عن النقص والتعطيل، وعن التشبيه والتمثيل، إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ردٌّ على المماثلة ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، ردٌّ على المعطلة».[3]

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: «نصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، من غير تشبيه ولا تمثيل، بل طريقتنا إثبات حقائق الأسماء والصفات، ونفي مشابهة المخلوقات، فلا نعطل، ولا نؤول، ولا نمثل، ولا نجهل، ولا نقول ليس له يدان، ولا وجه، ولا سمع، ولا بصر، ولا حياة، ولا قدرة، ولا استوى

(1) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النميري القرطبي، أبو عمر، إمام حافظ ليس في أهل المغرب أحفظ منه مع الثقة والديانة والنزاهة، كان بحرًا في الفقه والعربية والأخبار، توفى سنة 463هـ، وله 95 سنة، ينظر: البداية النهاية، 112/12، وشذرات الذهب، 314/3، والعبر، 316/2.

(2) التمهيد لما في الموطأ من المسانيد 145/7.

(3) منهاج السنة النبوية، 111/2

على عرشه، ولا نقول له يدان كأيدي المخلوق، ووجه كوجوههم، وسمع، وبصر، وحياة، وقدرة، واستوى كأسماعهم، وأبصارهم، وقدرتهم، واستوائهم، بل نقول: له ذات حقيقة، ليست كالذوات، وله صفات حقيقة، لا مجازًا، ليست كصفات المخلوقين..».[1]

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا ﷻ، وسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة، والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته- قائلون، وبما خالف قوله مخالفون»[2] ثم سرد جملة من عقائد السلف.

وقد ذكر الإمام ابن كثير -رحمه الله- أن من عقيدة السلف الصالح -رحمهم الله- إمرار النصوص التي جاءت في الأسماء والصفات كما جاءت، من غير تكييف، ولا تعطيل، ولا تشبيه، وذكر أن هذه عقيدة الإمام مالك، والشافعي، وأحمد، وذكر غيرهم من أئمة السلف[3].

وقال أشهب بن عبد العزيز: «سمعت مالك بن أنس يقول: إياكم والبدع، قيل: وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسمائه، وصفاته، وكلامه، وعلمه، وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون»[4] .

فهذه بعض أقوال أهل السنة تبين عقيدتهم في أسماء الله وصفاته، والتي خالفهم فيها المبتدعة، فضلوا وأضلوا.

---

(1) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، 426/2 .

(2) الإبانة عن أصول الديانة، ص 14،15 .

(3) ينظر: تفسير ابن كثير، 205/2 .

(4) عقيدة السلف للصابوني ص 54 ورواه الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة 114/1.

ثالثًا- الفرق بين إثبات حقائق الأسماء والصفات وبين التشبيه والتمثيل:

الفرق بينهما أن التشبيه والتمثيل أن يقال: يد كأيدي المخلوقين، أو سمع كأسماعهم، أو استواء كاستوائهم، ونحو ذلك.

وإما إذا قيل: سمع، وبصر، ويد، واستواء، لا يماثل شيئًا من صفات المخلوقين، بل بين الصفة والصفة، كما يبين الموصوف والموصوف، فهو إثبات للصفات ونفي لمشابهة المخلوقات.

فيوصف- سبحانه- بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تشبيه، ولا تمثيل، فمن شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد حقائق الأسماء والصفات فقد كفر، ومن أثبت لله حقائق الأسماء والصفات، ونفى عنه مشابهة المخلوقات فقد هدي إلى صراط مستقيم.[1]

المبحث الثالث- أمثلة من الآثار الواردة عن الإمام مالك في إثبات حقيقة الأسماء والصفات، تنفي عنه تعطيلها:

مر معنا في المبحث السابق أن الإمام مالك بن أنس -رحمه الله تعالى- بل وكل السلف الصالح يثبتون لله -سبحانه- من الأسماء، والصفات، ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، كما أنهم ينفون عن الله ﷻ من الأسماء، والصفات، ما نفاه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، ويثبتون كمال ضد ذلك لله ﷻ وفيما يلي شواهد على ذلك، تثبت هذا المعتقد بجلاء، ثم نردف بعد ذلك الحديث عن التعطيل الذي حصل من بعض الفرق للأسماء والصفات الإلهية كالجهمية، والكلابية، والأشاعرة، وغيرهم .

(1) ينظر: الروح ص 305، ومعارج القبول 293،292/1 .

أولا- أمثلة من الآثار الواردة عن الإمام مالك في إثبات حقائق الأسماء والصفات الإلهية:

هذه بعض الأمثلة من الآثار المروية عن الإمام مالك تبين عقيدته –رحمه الله ورضي عنه– في الأسماء والصفات الإلهية، وأنه لا يعطل من صفات الله شيئًا، وإنما يؤمن بحقيقتها، ويكل علم كيفيتها إلى الله تعالى، وهي عقيدة أهل السنة والجماعة، كلهم كما مرّ معنا في المبحث السابق، فمن الأمثلة على ذلك:

أ – صفة علو الله –تعالى- **على خلقه:**

1 - روى مالك في الموطأ:

عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ الْعَبْدَ قَالَ لِجِبْرِيلَ: قَدْ أَحْبَبْتُ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ، وَإِذَا أَبْغَضَ اللَّهُ الْعَبْدَ. قَالَ مَالِك: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْبُغْضِ مِثْلَ ذَلِكَ»[1].اهـ

2 - قال عبد الله بن أحمد في السنة:

حدثني أبي رحمه الله، نا سريج بن النعمان، نا عبد الله بن نافع، قال: كان مالك ابن أنس يقول: «الإيمان قولٌ وعملٌ، ويقول: كلم الله موسى، وقال مالكٌ: الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو منه شيءٌ»[2].

وفيه أيضًا التصريح بأن الله كلم موسى حقيقة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف: 143] .

(1) رواه في الموطأ كتاب الشعر باب ما جاء في المتحابين في الله حديث رقم 15 ص 656/ 257

(2) السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل 208/1.

3 – قال مالك في الموطأ :

عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم، أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إن جاريةً لي كانت ترعى غنمًا لي، فجئتها وقد فقدت شاةٌ من الغنم، فسألتها عنها، فقالت: أكلها الذئب، فأسفت عليها، وكنت من بني آدم فلطمت وجهها وعلي رقبةٌ، أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: أَيْنَ اللَّهُ؟ فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْتِقْهَا»[1].

4 – وقال البخاري في صحيحه:

حدثنا إسماعيل، حدثني مالكٌ، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»[2].

ب– صفة النزول :

–قال ابن أبي زمنين في أصول السنة:

وأخبرني وهبٌ عن ابن وضاح، عن زهير بن عبادة قال: كل من أدركت من المشايخ: مالك، وسفيان، وفضيل، بن عياض، وعيسى، وابن المبارك، ووكيع، كانوا يقولون: النزول حقٌ، قال ابن وضاح: وسألت يوسف بن عدي عن النزول؟ فقال: نعم، أقر به ولا أحدّ حدًّا، وسألت عنه ابن معين فقال: نعم، أقر به ولا أحدّ فيه حدًّا، قال محمدٌ: وهذا الحديث بين أن الله –عز وجل– على عرشه في السماء دون الأرض، وهو

(1) رواه في الموطأ كتاب العتق والولاء باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة حديث رقم 8 ص 537.

(2) رواه البخاري في صحيحه كتاب التفسير باب قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾، حديث رقم 7453، 135/9.

أيضًا بينٌ في كتاب الله، وفي غير ما حديث عن رسول الله ﷺ»[1]، وهذا صريح في إثبات نزول الله سبحانه وتعالى، يقول مالك في الموطأ: «عن ابن شهاب، عن أبي عبد الله الأغر، وعن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»[2].

ج- صفة الضحك:

- قال مالك في الموطأ: «عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قَالَ: يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُقَاتِلُ فَيُسْتَشْهَدُ»[3].

د – صفة استواء الله تعالى على عرشه:

مر معنا قول الإمام مالك بن أنس –رحمه الله– عندما سأله سائل عن قوله تعالى:﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5]، كيف استوى؟ قال: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني لأخاف أن تكون ضالا، فأمر به فأخرج»[4] .

هـ – صفة الغضب:

قال أبو محمد الحسن الخلال في فضائل سورة الإخلاص: حدثنا يوسف بن عمر، ثنا أبو علي محمد بن الحسن، ثنا أبو بكر البرديجي، ثنا أبو زرعة، وأبو حاتم

(1) أصول السنة لابن زمنين ص 113 .

(2) رواه في الموطأ باب ما جاء في الدعاء حديث رقم 30 ص 172.

(3) رواه في الموطأ باب الشهداء في سبيل الله حديث رقم 28 ص 327.

(4) ترتيب المدارك 170/1، 171، ومختصر العلو للعلي الغفار،ص141 .

قالا: ثنا عيسى بن أبي فاطمة، -رازي ثقةٌ- قال: سمعت مالك بن أنس، يقول: «إذا نقس بالناقوس اشتد غضب الرحمن -عز وجل- فتنزل الملائكة فيأخذون بأقطار الأرض، فلا يزالون يقرؤون ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ حتى يسكن غضبه -عز وجل»[1]. وفيه إثبات العلو أيضًا.

و- صفة الكف واليمين :

قال مالك في الموطأ: عن يحي بن سعيد، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ -وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا- كَانَ إِنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ، يُرَبِّيهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ أَوْ فَصِيلَهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ»[2].

وأخرج البخاري في صحيحه قال: حدثنا مقدم بن محمد بن يحي، قال: حدثني عمي القاسم بن يحي: عن عبيد الله: عن نافع: عن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن رسول الله ﷺ أنَّه قال" «إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَرْضَ، وَتَكُونُ السَّمَوَاتُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ **مَالِكٍ**»[3].

ز- القرآن كلام الله غير مخلوق:

قال ابن أبي أويس: «قال مالك: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ، وَكَلَامُ اللهِ مِنَ اللهِ، وَلَيْسَ مِنَ اللهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ. زاد غيره عنه: ومن قال: القرآن مخلوق فهو كافر، والذي يقف أشد منه يستتاب وإلا ضربت عنقه»[4].

(1) من فضائل سورة الإخلاص للخلال ص 94 برقم 49.

(2) رواه في الموطأ كتاب الصدقة باب الترغيب في الصدقة حديث رقم1 ص 685.

(3) رواه البخاري في صحيحه كتاب التفسير باب قول الله: لما خلقت بيدي حديث 6863.

(4) ترتيب المدارك 43/2 وحلية الأولياء 325/6.

وقال أبو نعيم في الحلية: «حدثنا سليمان بن أحمد، ثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا يحيى بن خلف بن الربيع الطرسوسي، وكان من ثقات المسلمين وعبادهم، قال: كنت عند مالك بن أنس ودخل عليه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول فيمن يقول القرآن مخلوقٌ؟ فقال مالكٌ: زنديقٌ، اقتلوه، فقال: يا أبا عبد الله، إنما أحكي كلامًا سمعته، فقال: لم أسمعه من أحد، إنما سمعته منك، وعظم هذا القول»[1].

ح – رؤية الله تعالى والنظر إليه يوم القيامة:

قال ابن نافع وأشهب وأحدها يزيد على الآخر: قلت: يا أبا عبد الله، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلى رَبها نَاظِرَةٌ﴾، ينظرون إلى الله؟ قال: نعم، بأعينهم هاتين، فقلت له: فإن قومًا يقولون: لا ينظر إلى الله، إن (ناظرة) بمعنى منتظرة إلى الثواب، قال: كذبوا، بل ينظر إلى الله، أما سمعت قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾، أفترى موسى سأل ربه محالا؟ فقال الله: لن تراني في الدنيا؛ لأنها دار فناء، ولا ينظر ما بقي بما يفنى، فإذا صاروا إلى دار البقاء، نظروا بما بقي إلى ما بقي! وقال الله: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾»[2].

وقال ابن عبد البر في الانتقاء: «وذكر أبو إسحاق بن مرين، عن عيسى بن دينار، عن ابن القاسم قال: سأل أبو السمح مالكًا فقال: يا أبا عبد الله، أيرى الله يوم القيامة؟ فقال: نعم، يقول الله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:22] وقال لقوم آخرين: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمئِذٍ لمحجوبون﴾ [المطففين: 15]» [3]

(1) حلية الأولياء 325/6.

(2) ترتيب المدارك 2/ 42.

(3) الانتقاء لابن عبد البر ص 36.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ قال: نا ابن أبي خيثمة، قال: نا الهيثم بن خارجة، قال: نا الوليد بن مسلم، قال: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي فيها ذكر الرؤية، فقالوا: أمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف، وكان مالكٌ –رحمه الله– كثيرًا ما يتمثل بقول الشاعر:

وَخَيْرُ أُمُورِ الدِّينِ مَا كَانَ سُنَّةً وَشَرُّ الأُمُورِ المُحْدَثَاتِ البَدَائِعُ»[1] .

ط– صفة الوجه:

قال الإمام مالك: «ولا ينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبه يديه بشيء، ولا وجهه تبارك وتعالى بشيء، ولكنه يقول: له يدان كما وصف به نفسه، وله وجه كما وصف نفسه، تقف عندما وصف به نفسه في الكتاب، فإنه تبارك وتعالى لا مثل له ولا شبيه ولا نظير، ولا يروِيَنَّ لنا أحد هذه الأحاديث: (إن الله خلق آدم على صورته)، أو نحوها من الأحاديث، ولكن هو الله الذي لا إله إلا هو كما وصف نفسه، ويداه مبسوطتان كما وصفهما ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:67] ولا يصفه بصفة، ولا يشبه به شيئًا، فإنه تبارك وتعالى لا شبيه له»[2].

ثانيًا– التعطيل في باب الأسماء والصفات الإلهية:

التعطيل لغةً: يعني التفريغ والإخلاء،[3] وهو مصدر للفعل الرباعي (عطَّل) وتصاريف هذا الفعل تدل على الإخلاء والإهمال والترك، فمن ذلك:

(1) الانتقاء لابن عبد البر، ص 36، 37

(2) البيان زالتحصيل 16/ 400

(3) ينظر: لسان العرب، 271/9، مادة ع . ط . ل.

تعطيل الحدود بأن لا تقام على من وجبت عليه، والرعية إذا لم يكن لها والٍ يسوسها فهم مُعطَّلُون، والبئر إذا لم تورَد ولم يُستقَ منها فهي معطلة، وامرأة عاطلٌ إذا لم يكن عليها حلي، والجمع عواطل، وتَعَطَّل بقي بلا عمل، وكل شيء خلا من حافظ فقد عُطّل، ومنه تعطيل الثغور وأشباهها. (1)

أما التعطيل في باب الأسماء والصفات الإلهية، فيقصد به: نفي ما اقتضته من صفات كمال الله -تعالى- ونعوت جلاله، بنفيها كلها أو بعضها، وإنكار قيامها بذاته -تعالى- ويلزم منه نفي الذات، ووصفه بالعدم المحض، إذا ما لا يوصف بصفة هو العدم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا(2).

ونفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، وقالوا: إن إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، وهذا القول معلوم فساده بالضرورة؛ لأن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يُتصور لها وجود أصلًا، وإنما الذهن قد يفرض وجود المحال ويتخيله، وهذا هو غاية التعطيل(3).

وأصحاب التعطيل في باب الأسماء والصفات الإلهية ليسوا على درجة واحدة في التعطيل، فمنهم الغالي، ومنهم دون ذلك، فمستقل ومستكثر،(4) ويمكن إرجاع أقوالهم في التعطيل إلى أقسام ثلاثة، ولا يصح نسبة واحد منها إلى الإمام مالك، ولا إلى عموم المالكية، وهذه الأقسام هي:

1- نفي جميع الأسماء والصفات.

2- نفي الصفات وإثبات الأسماء.

(1) ينظر: الصحاح 1767/5، والعين 9/2، ومقاييس اللغة ص759، والقاموس المحيط ص1335، مادة ع.ط.ل

(2) ينظر: معارج القبول 290/1، 291 .

(3) ينظر: شرح الطحاوية، ص27.

(4) ينظر: بدائع الفوائد، ص146.

3- إثبات الأسماء ونفي بعض الصفات[1].

ولنتناول هذه الأقسام بشيء من التفصيل:

أ- القسم الأول- نفي جميع الأسماء والصفات:

وهذا ما عليه نفاة الصفات، من فلاسفة، وجهمية، ومن حذا حذوهم، وقد وصفهم الإمام ابن القيم بأصحاب التخييل،[2] وقد صرحوا بنفي أسماء الباري ﷻ ومتضمناتها بالكلية، ووصفوه بالعدم المحض، الذي لا اسم له ولا صفة،[3] فقالوا: لا موجود، ولا معدوم، ولا حي، ولا ميت، ولا عالم، ولا جاهل؛ لأنه بزعمهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين[4].

وفي واقع الأمر أن هؤلاء وقعوا في شرّ ما فرّوا منه، فهم بسلبهم النقيضين قد شبهوا خالقهم بالممتنعات؛ لأن سلب النقيضين كليهما من الممتنعات، وقد علم بالاضطرار أن هذا الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته، غني عما سواه، قديم أزلي، لا يجوز عليه الحدوث، ولا العدم، فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلًا عن الوجوب، أو الوجود أو القدم، فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه، ولا هم نزهوه ونفوا عنه ما لا يجوز عليه[5].

وأما مخالفة هؤلاء لنصوص الكتاب والسنة، وما استفاض عن سلف الأمة، فظاهرة بينة، ولهذا أسسوا دينهم على أن باب التوحيد والصفات لا يُتّبع فيه ما دل عليه

(1) ينظر: النفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السنة، والجماعة، والمعطلة، ص422.

(2) ينظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، 418/2 .

(3) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني،73/1، والإبانة عن أصول الديانة، ص56،57، وأعلام السنة المنشورة،ص85.

(4) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 7/3، 8، 165/13، 166 .

(5) ينظر: المصدر السابق، 7،8/5 – 166/13 .

الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، وإنما يُتّبع فيه ما رأوه بقياس عقولهم، وأما نصوص الوحيين فإما أن يتأولوها، وإما أن يفوّضوها، وإما أن يقولوا مقصود الرسل أن يخيلوا للناس اعتقادًا ينتفعون به، في الدنيا وإن كان كذبًا وباطلًا، وحقيقة قولهم أن الرسل كذبت فيما أخبرت به عن الله، وملائكته، وكتبه، ورسله واليوم الآخر لأجل ما رأوه من مصلحة الناس في الدنيا. (1)

قال الإمام أحمد –رحمه الله- في معرض حديثه عن الجهمية ومؤسسها: «...وتأول القرآن على غير تأويله، وكذّب بأحاديث رسول الله ﷺ، وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدّث عنه رسوله كان كافرًا، وكان من المشبهة، فأضل بكلامه بشرًا كثيرًا ... ووضع دين الجهمية، فإذا سألهم الناس عن قول الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11] يقولون: ليس كمثله شيء من الأشياء، وهو تحت الأرضين السبع كما هو على العرش، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، ولم يتكلم، ولا يتكلم، ولا ينظر إليه أحد في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يوصف ولا يُعرف بصفة، ولا يفعل ولا له غاية، ولا له منتهى...»(2) إلى آخر ذلك من الضلالات، والذي جرهم إلى هذا الاعتقاد الفاسد، اعتقادهم بأنهم إذا أثبتوا لله تلك الأسماء والصفات التي جاءت في الكتاب والسنة، فقد شبهوا الله –تعالى- بخلقه؛ لأن هذه الأسماء والصفات قد يوصف بها بعض خلقه، والله منزه عن مشابهة المخلوقات، والحق أن التماثل في الاسم والصفة العامة بين الخالق والمخلوق، لا يقتضي المماثلة، ولا التشبيه عند الإضافة والتخصيص

(1) ينظر: منهاج السنة 109/2، والصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة 219/2 – 221 .

(2) الرد على الجهمية والزنادقة، ص 97، 98 .

ولهذا فـ «قولهم يستلزم غاية التعطيل، وغاية التمثيل، فإنهم يمثلون بالممتنعات، والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلًا يستلزم نفي الذات»[1].

ب- القسم الثاني- نفي الصفات وإثبات الأسماء:

وهذا ما عليه المعتزلة والجهمية ومن تأثر بهم، فقد أثبتوا لله -سبحانه وتعالى- الأسماء، ونفوا ما تضمنته من الصفات، فمنهم من جعلها كالأعلام المترادفة، ومنهم من قال سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وقدير بلا قدرة، وعليم بلا علم، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات[2].

فهم قد أثبتوا الأسماء الحسنى، لكنهم فرّغوها من معانيها، وجعلوها أعلامًا محضة لذات الباري ﷻ وهذا غاية التناقض وأشنعه، فلا فرق بين الأسماء والصفات، والقول فيهما واحدٌ، والتفريق بينهما تناقضٌ، وتناقضهم علامة على فساد منهجهم .[3]

والذي جرّهم إلى نفي الصفات: زعمهم أنهم إذا أثبتوها، فقد شبّهوا الله —تعالى- بخلقه؛ لأن هذا مدعاة إلى التشبيه والتجسيم، قال الإمام ابن أبي العز الحنفي —رحمه الله— ردًّا على زعمهم هذا: «... فإن قال أنا لا أثبت شيئًا من الصفات، قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل: حي، عليم، قدير، والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلًا لما يثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه»[4].

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 7/3 .

(2) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 8/3، والإبانة عن أصول الديانة ص 58،60، وأعلام السنة المنشورة ص 84 .

(3) ينظر: تناقض أهل الأهواء في العقيدة، 385/1 .

(4) شرح العقيدة الطحاوية ص 51.

وقال ابن تيمية رحمه الله: «... وإن كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات كالمعتزلة، قيل له في الصفات ما يقوله هو في الأسماء، فإذا كان يثبت حيًّا، عالمًا، قادرًا، وهو لا يعرف من هو متصف بذلك إلا جسمًا، كان إثبات أن له علمًا وقدرةً كما نطق به الكتاب والسنة كذلك»[1].

ج – القسم الثالث- إثبات الأسماء ونفي بعض الصفات:

وعلى هذا القول الكلابية[2] ومن تأثر بهم، من الأشاعرة، فإنهم يثبتون لله ﷻ صفات الذات، من مثل: السمع، والبصر، والقدرة، والإرادة ونحوها، لكنهم لا يثبتون الصفات الفعلية الاختيارية التي تتعلق بمشيئة الله وقدرته، من مثل: النزول، والمجيء، والغضب، والفرح، ونحوها فـ«ابن كلاب وأتباعه لم يثبتوا لله أفعالا تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئة الله وقدرته»[3].

فالكلابية لم يثبتوا كل الصفات الإلهية التي صح فيها الخبر، وإنما أثبتوا الصفات الذاتية، ونفوا الصفات الاختيارية، وهذا القول لم يقل به أحد في الإسلام قبل الكلابية؛ فإن السلف الصالح كانوا يثبتون لله ما يقوم به من الصفات، والأفعال المتعلقة بمشيئته وقدرته، والجهمية كانوا ينكرونها وينفونها جميعًا، والمعتزلة كانوا يثبتون الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، فجاء الكلابية فوافقوا السلف في القول بقيام الصفات القديمة

(1) مجموع فتاوى الشيخ الإسلام ابن تيمية 165/13 .

(2) الكلابية: أتباع عبد الله بن محمد بن كلاب القطان، كانت لهم أقوال في الأسماء والصفات، انفردوا بها عن غيرهم من الفرق، ينظر: معجم الفرق والمذاهب الإسلامية ص317،318، وطبقات الشافعية 51/2، والوافي بالوفيات 265/17، 266 .

(3) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 520/6 .

بذات الباري ﷻ وأنكروا أن يقوم به شيء يتعلق بمشيئته، وقدرته، فكانوا أول من قال بهذا الرأي[1].

غير أن الكلابية مع نفيها للصفات الفعلية الاختيارية، أثبتت عددًا معينًا منها لله –تعالى– على أنها صفات ذات، ثابتة له أزلا وأبدًا ولا تتعلق بمشيئته وقدرته، لا على أنها صفات أفعال[2]، قال الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «قال عبد الله بن كلاب: إن الله –سبحانه– لم يزل قديمًا بأسمائه وصفاته، وإنه لم يزل عالمًا، قادرًا، حيًّا، سميعًا، بصيرًا، عزيزًا، جليلا، كبيرًا، عظيمًا، جوادًا، متكبرًا، واحدًا، أحدًا، صمدًا، فردًا، باقيًا، أولا، سيدًا، مالكًا، ربًّا، رحمانًا، مريدًا، كارهًا، محبًّا، مبغضًا، راضيًا، ساخطًا، مواليًا، معاديًا، قائلًا، متكلمًا، بعلمٍ، وقدرةٍ، وحياةٍ، وسمعٍ، وبصرٍ، وعزةٍ، وجلالٍ، وعظمةٍ، وكبرياءَ، وكرمٍ، وجودٍ، وبقاءٍ، وإلهيةٍ، ورحمةٍ، وإرادةٍ، وكراهةٍ، وحبٍّ، وبغضٍ، ورضىً، وسخطٍ، وولايةٍ، وعداوةٍ، وكلامٍ، وأن ذلك من صفات الذات»[3].

وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله «... ،و جاء أبو محمد بن كلاب فقال هو وأتباعه: هو الموصوف بالصفات، ولكن ليست الصفات أعراضًا؛ إذ هي قديمة باقية لا تعرض ولا تزول، ولكن لا يوصف بالأفعال القائمة به، كالحركات؛ لأنها تعرض وتزول»[4]، والذي جعل الكلابية ينفون الصفات الفعلية الاختيارية، تمسكهم بشبهة نفي حلول الحوادث بذات الباري –جل وعلا– فزعموا أن الأفعال ونحوها من الصفات

(1) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 178/12 .

(2) ينظر: آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، ص 127، والنفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السنة والجماعة والمعطلة ص 595 – 598 .

(3) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين 225/2 .

(4) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 36/6 .

الاختيارية، حوادث لا تقوم إلا بمحدث، فإن قامت به لم يخل منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث؛ لأن ما قبل الشيء لم يخل عنه ولا عن ضده[1].

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي –رحمه الله– ردًّا على شبهتهم هذه: «وحلول الحوادث بالرب –تعالى– المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال، فإن أريد أنه –سبحانه– لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول، والاستواء، والإتيان، بما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل، وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السُّنِّيُّ للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه –سبحانه– ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي، ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له، وإنما أُتِيَ السُّنِّيُّ من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه»[2].

فمن نفى صفة من صفات الله –تعالى– التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ كالرضا، والغضب، والمحبة والبغض، ونحوها، وادعى أن إثبات ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم يقال له: فأنت تثبت له الإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، مع أن ما

(1) ينظر: منهاج السنة النبوية 311/1 وآراء الكلابية العقدية ص 155،156، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، 10/2 .

(2) شرح العقيدة الطحاوية ص 76،77 .

تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته أنت وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبته، فإنه لا فرق بينهما[1].

يتضح مما سبق أن التعطيل في باب الأسماء والصفات الإلهية قسمان:

تعطيل كلي، وهو نفي الأسماء والصفات بالكلية، ووصفه –سبحانه– بالعدم المحض الذي لا اسم له ولا صفة.

تعطيل جزئي، ويقصد به إثبات الأسماء ونفي ما تضمنته من صفات الكمال ونعوت الجلال، أو إثبات بعض الصفات ونفي بعضها الآخر، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

الخـــاتمة: خلصت من خلال هذا البحث إلى نتائج، أهمها:

- كان الإمام مالكٌ يثبت معاني الأسماء والصفات على حقيقتها، ويكل علم كيفيتها إلى الله تعالى، وهي عقيدة السلف الصالح عمومًا.
- التفويض في الأسماء والصفات عند الإمام مالك –وعند غيره من السلف– إنما هو في الكيفية، لا في الصفة ذاتها .
- لم يعرف التعطيل في باب الأسماء والصفات الإلهية عن الإمام مالك مطلقًا، ولا حتى عن أحد من تلاميذه، وإنما عرف ذلك عن بعض الفرق كالجهمية، والكلابية، والأشاعرة، كل بحسبه، بين تعطيل جزئي، وبين تعطيل كلي.
- إن إلصاق نسبة الإمام مالك أو المالكية عمومًا إلى عقيدة الأشاعرة أو المتصوفة، نسبة باطلة لا أساس لها من الصحة، وتبني بعض متأخري المالكية لذلك، لا يجيز نسبتها إلى الإمام ولا إلى أعلام مذهبه المبرزين المشهود لهم بالفضل والعلم .

(1) ينظر: المصدر نفسه ص 51 .

من أهم التوصيات:

- توجيه أئمة المساجد والخطباء والوعاظ إلى التعريف بالإمام مالك بن أنس، وبيان عقيدته عقيدة السلف الصالح.
- نشر الوعي العقدي من خلال المناهج التعليمية على مختلف مستوياتها، وبيان منهج الإمام مالك بن أنس -رحمه الله تعالى- وعقيدته.
- ربط الأجيال الجديدة بمنهج السلف الصالح والتي كان عليها الإمام مالك وغيره من الأئمة المشهود لهم بالعلم والفضل؛ من أجل بناء جيل يعتز بدينه، يسهم في بناء أمته.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. آراء الكلابية العقدية وآثرها في الأشعرية في ضوء عقيد أهل السنة والجماعة، هدى ناصر محمد الشلالي، مكتبة رشد، 1420هـ، 2000م.
2. إصلاح المذاهب عند المالكية، محمد إبراهيم علي، دار الكتب العلمية بيروت، د ت
3. أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
4. أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، حافظ حكمي، تحقيق: أحمد بن علي المدخلي، نشر مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1998م.
5. الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري، تحقيق: حمد التويجري وآخرين، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
6. الإبانة عن أصول الديانة، الإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق: عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1426هـ، 2005م .

7. الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، د.عبد القادر بن محمد عطا صوفي، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، 1426 هـ 2005 م .
8. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة ﷺ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
9. البداية والنهاية، الإمام أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: أحمد عبدالوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1418هـ، 1992م .
10. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: د. محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ-1988م.
11. التمهيد لما في الموطأ من المسانيد، الإمام ابن عبد البر، تحقيق: عبد الله بن الصديق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1399هـ، 1979م .
12. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ.
13. الجامع لأحكام القرآن، الإمام القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م .
14. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، السعودية، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1999م .
15. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، د ط.
16. الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: صبري شاهين سلامة، دار الثبات، الطبعة الأولى، 1424 هـ -2003م .
17. الروح، الإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد علي، ووليد ذكرى، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ، 2005 م .

18. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، 1406هـ.
19. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، القاهرة، الطبعة الأولى، 1376هـ،1956م .
20. الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية، في ضوء الإثبات والتنزيه، د. محمد أمان الجامي، مكتبة الفرقان، الطبعة الثالثة، 1423هـ، 2002م .
21. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، الإمام محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: علي محمد دخيل الله، دار العاصمة، الطبعة الثالثة، 1418هـ، 1998م.
22. العبر في خبر من غبر: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد السيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ، 1985م .
23. القاموس المحيط، الفيروزأبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ، 1986م.
24. الملل والنحل، الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ، 1987م.
25. الموطأ، الإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ 2004م
26. النفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السنة، والجماعة، والمعطلة، أبو محمد أزرقي بن محمد سعيداني، دار مكتبة المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ.
27. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفة، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1420هـ،2000م.
28. بدائع الفوائد، الإمام ابن القيم، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، الطبعة الثانية، 1425هـ، 2004م .
29. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: سعيد أحمد أعراب وآخرين ، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى، 1981 -1983م .
30. تفسير القرآن العظيم، الإمام أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار المفيد، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ، 1983م .

31. تناقض أهل الأهواء في العقيدة، عفاف حسن محمد مختار، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1421هـ، 2000م .
32. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
33. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
34. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرِين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ - 1975 م.
35. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، د ت، د ط.
36. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.
37. شرح العقيدة الطحاوية، الإمام ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: مصطفى العدوي، دار ابن رجب، الطبعة الثانية، 1424هـ، 2003 م .
38. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
39. عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الإمام إسماعيل الصابوني، تحقيق: ناصر جديع، دار العاصمة، الطبعة الثانية، 1419هـ، 1998م.
40. كشف المغطا في فضل الموطا، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت.
41. لسان العرب، ابن منظور، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصدق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثالثة، 1419هـ، 1999م.
42. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي، دار عالم الكتب، الرياض، 1412هـ، 1991م .

43. محمد بن أبي شيبة وكتابه العرش: تحقيق ودراسة: د. محمد خليفة التميمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1418هـ،1998م.
44. مختصر العلو للعلي الغفار، الإمام الذهبي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1401هـ، 1981.
45. مدارج السالكين في شرح منازل السائرين، الإمام محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، 1425هـ، 2005م.
46. معارج القبول بشرح سلم الأصول إلى علم الأصول في التوحيد، حافظ بن أحمد حكمي، تحقيق: سيد عمران، وعلي محمد، دار الحديث، القاهرة، 1420هـ، 1999م .
47. معجم الفرق والمذاهب الإسلامية، د. إسماعيل العربي، دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م.
48. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: محمد عوض، وفاطمة محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ، 2001م .
49. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1411هـ، 1990م.
50. مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1490هـ/ 1980م.
51. من فضائل سورة الإخلاص وما لقارئها، أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي الخَلَّال، تحقيق: محمد بن رزق بن طرهوني، مكتبة لينة، القاهرة، دمنهور، الطبعة الأولى،1412هـ
52. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1409هـ، 1989م .